

السياسيون الأرمن يذكرون دائماً أنهم يسترشدون ليس فقط بالدستور، ولكن أيضاً بـ "القوانين الأرمنية" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على الرغم من أن الدولة الأرمنية لم تكن موجودة في ذلك الوقت



مفادها أن محتواها يشير بوضوح إلى مبادئ سياسية وقانونية محددة، والتي تحدد مطالبات سياسية وإقليمية لأذربيجان وتركيا. تم تحديد مثل هذه الطبيعة الدستورية للدولة الأرمنية الحالية قبل فترة طويلة من ظهور جمهورية أرمينيا

على الخريطة السياسية العالمية. قد يسمح فقط سيناريو هان لمسار التطورات بتغيير الوضع الحالي. أحد هذه السيناريوهات هو الإصلاح الدستوري الجذري والذي تنفذه حكومة "نيكول باشينيان" لتنفيذ التحول نحو جمهورية أرمينيا "الرابعة" دون ذكر قراياغ في وثائقها الدستورية. الخيار الآخر هو حرب جديدة مع أذربيجان، والتي من شأنها أن تسبب عواقب سياسية وقانونية مماثلة؛ أي تفكيك جمهورية أرمينيا "الثالثة"، فضلاً عن خسائر بشرية كبيرة وخسائر مادية. لا يوجد أي بديل آخر على الإطلاق لحل نهائي لقضية قراياغ في سياق حدود الدول المعترف بها دولياً. إنه اختيار يريفان. ❁

المراجع:

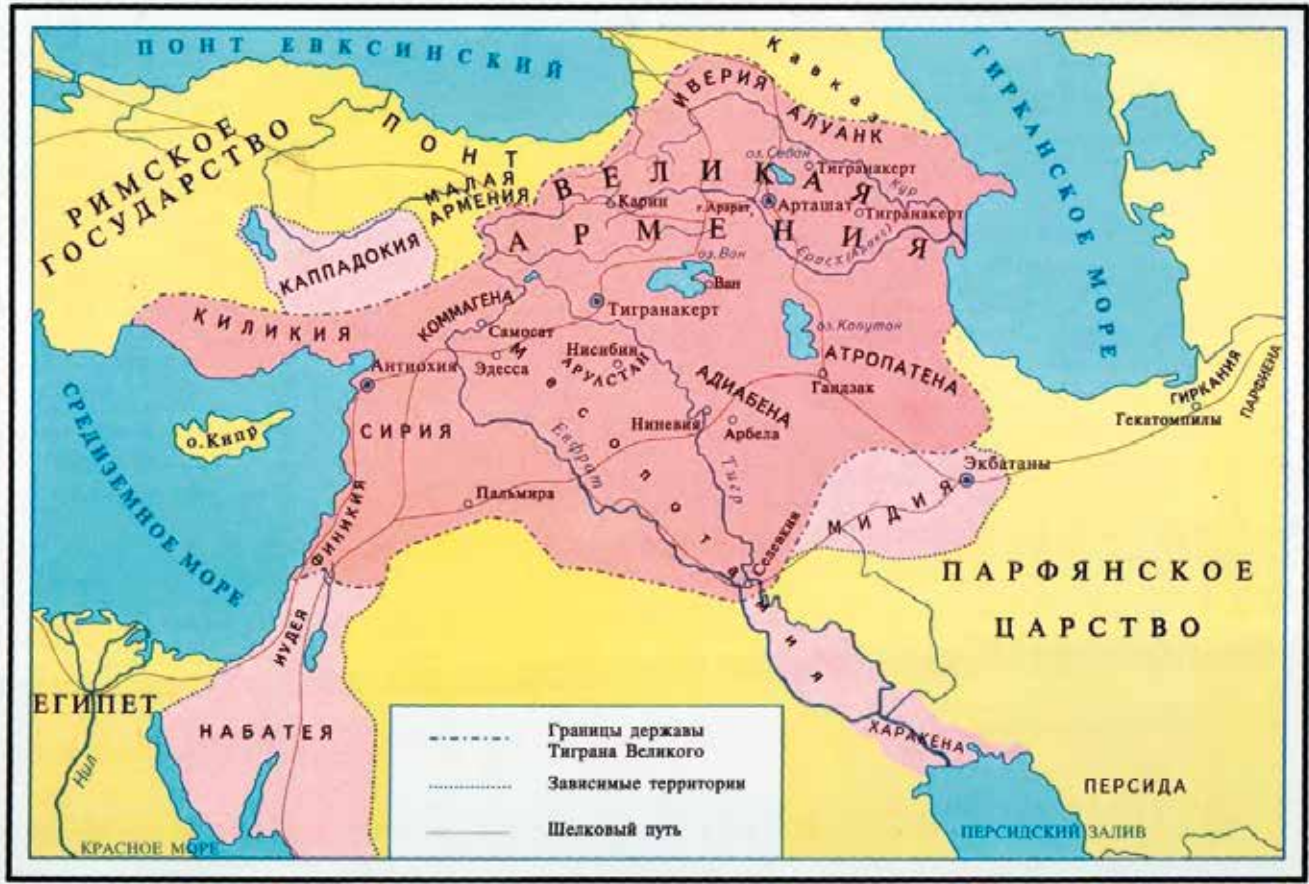
1. Декларация о независимости Армении // <https://www.gov.am/ru/independence/>
2. Конституция Республики Армения (с изменениями) // https://www.gov.am/u_files/file/Constitution/
3. Совместное Постановление Верховного совета Армянской ССР и Национального совета Нагорного Карабаха от 1 декабря 1989 года «О воссоединении Армянской ССР и Нагорного Карабаха» // <http://theanalyticon.com/?p=13890&lang=ru>

"القانون بأثر رجعي"، والذي من شأنه أن يسمح بتطبيق التشريع الذي تم إقراره حديثاً على التطورات التي حدثت قبل دخوله حيز التنفيذ. لا يمكن الإشارة إلى التطورات التي حدثت في بلد لم يعد له وجود قبل 28 عاماً من ظهور تشريع دولي ذي صلة في هذا الصدد على الإطلاق. وهكذا فإن أرمينيا، التي تتبع لوائحها الدستورية الحالية، قد حددت النشاط الهادف إلى انتهاك مبدأ القانون الدولي كهدف لها على الصعيد الوطني.

يتعامل السؤال الثالث مع العبارة اللغوية "الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية للأرمن عام 1915 في تركيا العثمانية وأرمينيا الغربية" كمصطلح يحدد الهدف الوطني للدولة الأرمنية الحديثة، وترجم رسمياً إلى الروسية والإنجليزية، ونشر على موقع الحكومة الأرمنية (www.gov.am). إنه يقدم تفسيراً ربما يكون متعصباً للقضية؛ أي يشير إلى الاعتراف "بالإبادة الجماعية للأرمن في تركيا العثمانية وأرمينيا الغربية" إما ككيان سياسي واحد أو حقيقتين مختلفتين يتم التعامل معهما بشكل منفصل.

بالتأكيد، يجب الإجابة عن هذه الأسئلة من قبل القادة الأرمن أو الخبراء الذين يتعاملون مع القانون الدستوري للبلاد (على سبيل المثال، الرئيس السابق "ليفون تير بتروسيان"، الذي وقع على إعلان استقلال أرمينيا). ومع ذلك، بالنظر إلى مجموعة من الوثائق التي تشكل دستور جمهورية أرمينيا اليوم، يمكن التوصل إلى نتيجة

السياسيون الأرمن يكتبون عن الخرائط المزيفة لأسطورة "أرمينيا الكبرى" كمصدر للدستور.



1916-1917 (فان، وطرايزون، وأرضروم، وحاكاري). في رأيهم، يجب أن تنتمي هذه المناطق إلى أرمينيا أو الأرمن. وهكذا، فإن حقيقة أن إعلان استقلال أرمينيا استشهد "بأرمينيا الغربية" كتعريف تاريخي سياسي بحت يمثل مطالبات إقليمية صريحة لتركيا. بالنظر إلى أن هذه الادعاءات قد تم دمجها أيضاً في نظامها القانوني الدستوري ونظام الدولة، فإن تراجع أرمينيا عن هذه الادعاءات غير ممكن دستورياً.

يتعلق السؤال الثاني بشرعية استخدام المصطلح القانوني "الإبادة الجماعية" فيما يتعلق بتطورات عام 1915 التي حدثت في الإمبراطورية العثمانية. كما هو معروف، تم إدخال مصطلح "الإبادة الجماعية" كجريمة ضد الإنسانية إلى الممارسات الدولية والقانونية من خلال اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 260 أ (3)، الذي صدر في باريس في 9 ديسمبر 1948، وسُن في 12 يناير 1951. لا تتصور الممارسة القانونية العالمية الحالية ما يسمى

الإجمالية للسمات والميزات المعلنة للدولة المتأصلة في أي دولة مستقلة، بما يتماشى والمبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي، بند (رقم 11) الذي يتجاوز السياق العام للقانون الدولي. وينص البند على أن "جمهورية أرمينيا تدعم الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية للأرمن عام 1915 التي ارتكبت في تركيا العثمانية وأرمينيا الغربية". يثير هذا الإعلان السياسي الموجز ثلاثة أسئلة على الأقل لأي قارئ غير متحيز ومتعلم.

يتعلق السؤال الأول بوجود المصطلح الجغرافي والسياسي "أرمينيا الغربية". في الواقع، لا يوجد مثل هذا الاسم الجغرافي على أي خريطة. لم يتم تحديد هذه المنطقة الجغرافية على أي خريطة سياسية في العالم. ومع ذلك، يستخدم الأيديولوجيون والسياسيون الأرمن المصطلح أثناء الإشارة إلى الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية تركيا الحالية، والتي كانت ذات يوم جزءاً من الإمبراطورية الروسية (كارس، وأرداجان، وأرتفين) أو التي احتلتها القوات المسلحة الروسية خلال الحرب العالمية الأولى في

دستور أرمينيا غني بالمطالبات الإقليمية ضد البلدان المجاورة.

لناجورنو-قرباغ "بشأن إعادة التوحيد"، فلن يوقع نيكول باشينيان أو أي رجل دولة أرمني آخر اتفاق سلام مع أذربيجان ينص على الاعتراف بحقيقة أن قرباغ هي أراضي أذربيجانية؛ لأن هذا سيكون غير دستوري من وجهة نظر قوانين أرمينيا الحالية. حتى لو تم التوقيع على مثل هذه الاتفاقية، فإن البرلمان الأرمني لن يوافق عليها، ويرفضها على أساس أنها تنتهك دستور البلاد. ستطرح أرمينيا الموقف نفسه فيما يتعلق بمسألة ترسيم الحدود الأرمينية



الأذربيجانية إذا تزامن خط الترسيم مع الحدود الإدارية بين الجمهوريتين السوفييتية السابقتين بناءً على خرائط عام 1975؛ لأن هذا من شأنه أن يرقى بحكم الأمر الواقع إلى "تنازل" الأرمن عن قرباغ. لا يمكن لجمهورية أرمينيا "الثالثة" أن توجد رسميًا وقانونيًا دون قرباغ أو مطالبات بهذه الأراضي. يستبعد قانون (الدولة) الدستوري في أرمينيا تمامًا إخلاء المسؤولية القانونية أو سحب المطالبات السياسية إلى قرباغ. قد تتم إعادة كتابة دستور البلاد مرارًا وتكرارًا، ولكن إعادة كتابة إعلان الاستقلال أمر مستحيل لأن هذا من شأنه أن يرقى إلى التخلي الطوعي عن السيادة المعلنة سابقًا أو تغيير سيادة الدولة كموضوع للقانون الدولي. من السذاجة افتراض أن روسيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الصين أو أي دولة أخرى ستنجح في حث الأرمن على القيام بذلك سياسيًا أو دبلوماسيًا، ما لم يتخذوا هذا القرار بأنفسهم. يفهم الرئيس "إلهام علييف"، الذي يتقن القانون الدولي، ذلك تمامًا؛ لذلك شدد الرئيس باستمرار على الحاجة إلى الاستعداد لحرب جديدة مع تقديم غصن زيتون للسلام على أرمينيا.

ما هي المفاجآت الأخرى المخفية في القانون الدستوري لأرمينيا اليوم؟ دعونا نشير إلى نص إعلان استقلال أرمينيا بتاريخ 23 أغسطس 1990. كما ذكر أعلاه، فإنه يشير إلى "المبادئ الأساسية للدولة الأرمينية والأهداف الوطنية". تتضمن القائمة

الأرمينية "بتمثيل المصالح الوطنية للسكان الأرمن في منطقة "شاميان" ومنطقة "جيتاشين الفرعية" بشمال أرتساخ [3]. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى مقاطعة ناجورنو-قرباغ المتمتعة بالحكم الذاتي NKAO، كانت هناك مناطق أخرى داخل أذربيجان تحتفظ أرمينيا بما يسمى "بالحق" في المطالبة بها. في وقت لاحق، تم تأكيد ذلك بعد غزو جزء كبير من أذربيجان خارج مقاطعة ناجورنو-قرباغ المتمتعة بالحكم الذاتي أثناء حرب قرباغ في 1988-1994. وهكذا لم تكن المبادئ السياسية والقانونية للعدوان على أذربيجان هي العقل المدبر للسياسيين فحسب، بل تم سنها أيضًا في أرمينيا، الجمهورية السوفييتية، في وقت مبكر قبل عامين من انهيار الاتحاد السوفيتي. بعد الانقسام السوفيتي، تم تضمين هذه المبادئ في القانون الدستوري الأساسي لأرمينيا المستقلة؛ لذلك ينبغي أن يكون مفهومًا بوضوح أن العدوان الأرمني على أذربيجان سيستمر في المستقبل، بالنظر إلى أنه ينعكس في القواعد التنظيمية لدستور أرمينيا.

تؤدي الحقائق المذكورة أعلاه إلى استنتاج مفاده أنه ما دام أن الدستور الحالي لجمهورية أرمينيا موجود، ويشير إلى إعلان الاستقلال المؤرخ 23 أغسطس 1990، والذي يشير بدوره إلى قرار 1989 الصادر عن المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا وجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية والمجلس الوطني

مصدر الدستور - بيان استقلال أرمينيا.



وناجورنو-قرباغ" هو في الواقع حجر الزاوية للنظام الحديث للقانون الدستوري الأرمني؛ لذلك ذكر رئيس الوزراء الأرمني "نيكول باشينيان" أنّ "قرباغ هي أرمينيا. في تلك الفترة"، والتي لم تكن شعارًا سياسيًا آخر أعلن في حشد من المؤيدين، ولم يكن "باشينيان" يحاول إزعاج أذربيجان. لقد كان يكرر فقط الأساس الدستوري للدولة الأرمينية الحالية، والتي تم إنشاؤها وتوضيحها قبل وقت طويل من وصوله إلى السلطة؛ لذلك فإنّ ادعاءات يريفان بشأن قرباغ أو منحها "وضعًا خاصًا"، والتي أدلى بها مؤخرًا مسئولون أرمن كثيرون، لا تتبع من سعي أرمينيا للانتقام. هذه ليست محاولات متعمدة لانتهاك اتفاقيات ما بعد الحرب بشأن تسوية الصراع أو طموح لتغيير التاريخ. هذا هو بالأحرى تنفيذ مدروس وملتزم للواجبات من قبل المسؤولين الأرمن على جميع مستويات الحكومة، بما يتماشى والقانون الدستوري لبلدهم. إنّ التعبير عن الدهشة أو الاستياء من هذا لن يكون له معنى. إن ارتكاب استفزازات عسكرية على طول الحدود الأرمينية الأذربيجانية لشن حرب جديدة تهدف إلى "إعادة توحيد أرمينيا وقرباغ" ليس مجرد مبادرة خاصة أو نوعًا من التطوع الأحمر لبعض قادة الجيش، ولكنه في الواقع واجب دستوري على جميع الأرمن العسكريين. في هذا السياق، من المناسب بشكل خاص الإشارة إلى محتوى الأمر المذكور "بشأن إعادة توحيد جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية وناجورنو-قرباغ"، والذي تحتوي ديباجته على إشارات إلى القرارات التي صدرت خلال جلسات مجلس مقاطعة ناجورنو-قرباغ المتمتعة بالحكم الذاتي آنذاك (NKAO) لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، بتاريخ 20 فبراير 1988 و12 يوليو 1988، وكذلك قرارات "كونغرس الممثلين المفوضين لسكان المقاطعة بتاريخ 16 أغسطس واجتماع المجلس الوطني بتاريخ 19 أكتوبر، 1989". يوفر هذا المحتوى أسبابًا جوهرية لاستنتاج أنّ القومية الأرمينية والانفصال بمنزلة أداة شرعية للسياسة الجغرافية للاتحاد السوفيتي التي استخدمتها القيادة السوفيتية على نطاق واسع في سياساتها الخارجية والمحلية. يطبق البند 3 من القرار، الذي يعلن "إعادة التوحيد"، جنسية جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية على سكان إقليم ناجورنو-قرباغ المستقل ذاتيًا (مقاطعة)، بينما يلزم البند 4 السلطات

الناحية القانونية، فإننا نتحول نحو المفاهيم الإجبارية أو الأساسية؛ أي الأساسيات، من المفاهيم المؤقتة والظرفية. إن فهم هذه المفاهيم الحتمية أمر محوري لفهم المنطق وراء التحركات العسكرية والتصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأرمن. وهكذا، تنص ديباجة دستور أرمينيا على أن شعبها يعلن هذه الجمهورية، "على أساس المبادئ الأساسية للدولة الأرمينية والأهداف الوطنية المنصوص عليها في إعلان استقلال أرمينيا بتاريخ 23 أغسطس 1990" [2]؛ لذلك، فإن الإعلان المذكور هو الأساس القانوني لدستور أرمينيا، المنصوص عليه في البند (12) من تلك الوثيقة. وفي الوقت نفسه، تستشهد ديباجة الإقرار بمصدره الأساسي، وهو الأمر المشترك الصادر عن المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية والمجلس الوطني لناجورنو-قرباغ بتاريخ 1 ديسمبر 1989 "بشأن إعادة توحيد جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية وناجورنو-قرباغ" [1]. ومن ثم تُعدّ هذه الوثيقة أيضًا مصدرًا للمحتوى القانوني لدستور أرمينيا. من الواضح أن "إعادة توحيد" أرمينيا وناجورنو-قرباغ هو المبدأ التأسيسي للدولة الأرمينية، وهدف وطني معتمد دستوريًا. هذا المحتوى معقد للغاية؛ لأنّ إحدى الوثائق تشير إلى وثيقة أخرى، والأخيرة تشير إلى وثيقة أخرى مرة أخرى. نتيجة لذلك يبدو أنّ جوهر الأمر مخفي، وليس معروفًا، ولكنه يظل دون تغيير.

وهكذا، فإنّ قرار 1989 الصادر عن المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية والمجلس الوطني لناجورنو-قرباغ "بشأن إعادة توحيد جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية

دولة أُقيمت للعدوان القومية العدوانية، والتوسع الإقليمي المنصوص عليه في القانون الدستوري الأرميني

الجانب الأرميني شن استفزازات عسكرية على طول حدود الدولة والإدلاء بتصريحات تتعارض والمبادرات الهادفة إلى إحلال السلام في منطقة جنوب القوقاز، متحدياً الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تسوية الصراع لما بعد الحرب.

في وقت سابق، نشر مؤلف هذا المقال قصة بعنوان "آلام جمهورية أرمينيا الثالثة"، والتي استندت إلى المفاهيم الآتية: تأسست أرمينيا الحالية (خلفاً لجمهورية طاشناق والاتحاد السوفيتي) في البداية من أجل تجسيد فكرة "الماتسوم"؛ أي جمع أرمن القوقاز، ولا سيما أرمن يريفان وقرباغ، في ظل دولة واحدة. ومع ذلك، فإنّ الانتصار المدوي لأذربيجان واستعادتها للسيطرة على قرباغ أزعج خطط "الماتسوم" لأرمينيا؛ لذلك، فإنّ وجود الدولة الأرمينية الحالية كما هي اليوم أصبح عديم الفائدة. في الوقت الحالي، تحاول هذه الدولة المتألمة الاستيلاء على قرباغ مرة أخرى، باستخدام جميع الفرص والموارد المتاحة.

وافق العديد من المؤلفين على الاستنتاجات المذكورة، لكنهم سعوا إلى تقديم بعض الأسس السياسية أو حتى الذاتية للوضع الحالي فيما يتعلق بقرباغ، محاولين وضع نظريات المؤامرة حول المستفيدين المحتملين أو مَنْ يقفون وراء هذه التطورات. ومع ذلك، فإنّ السبب الرئيس بعيد كل البعد عن أي قضايا سياسية على الإطلاق، وينبع من مجال القانون، وبشكل أكثر دقة، الأساس الدستوري والقانوني الحالي للدولة الأرمينية. عند الحديث من

انتهت الحرب الأرمينية الأذربيجانية على ناجورنو-قرباغ بمعاناة أرمينيا من هزيمة ساحقة على يد الجانب الآخر في عام 2020. وفي الختام، تم التوقيع على بيان ثلاثي الأطراف بشأن وقف إطلاق النار، ووقف الأعمال العدوانية في منطقة نزاع ناجورنو-قرباغ في موسكو يوم 10 نوفمبر 2020.

عدّ الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف النزاع جزءاً من التاريخ، وعرض على أرمينيا التوقيع على معاهدة سلام. ومع ذلك، يواصل



القيادة الأرمينية تقول عن الدستور الأرميني: إنّه "مثال للديمقراطية".